بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يتناول هذا الكتاب قضية حرية الصحافة فى المنظور الليبرالى- الرأسمالى، وذلك من خلال دراسة حالة التجربة البريطانية.

أما الدوافع لدراسة قضية حرية الصحافة فهى متعددة، وإن كان أهمها الوعى بأنه لا ديموقراطية بدون حرية الصحافة، فالصحافة الحرة هى الأداة التى يدير بواسطتها المجتمع النقاش الحر بين قواه السياسية والاجتماعية والفكرية حول قضاياه ومشاكله المختلفة، ليصل إلى أفضل الحلول لهذه المشكلات.

والصحافة الحرة أيضاً هى أهم أدوات ديموقرطية الاتصال، وأكثر وسائل الإعلام قدرة على إدارة الحوار المستمر بين القوى السياسية والفكرية والاجتماعية المختلفة، وبين الجماهير والحكومة.

وهى أيضاً أهم الأدوات التى يمكن بواسطتها أن يتحقق حق الجماهير فى المعرفة أو حق المواطن فى الإعلام، والمعرفة التى تتلقاها الجماهير من خلال الصحافة الحرة هى أهم أسس تشكيل الرأى العام، ومساعدة المواطنين أفراداً وجماعات - ثم مجتمعات كاملة- على اتخاذ المواقف. والاختيار الحر للمشروعات والبرامج التى تصيغ الشعوب على أساسها مستقبلها، وعلى ذلك فإنها من أهم الأدوات التى تستخدمها الشعوب فى تقرير مصيرها.

يضاف إلى ذلك أن الصحافة الحرة هى أداة للتقدم حيث يستخدمها المجتمع فى عملية استثمار واسعة للقوى البشرية، وذلك من خلال التعرف على الأفكار المبدعة، والطاقات الخلاقة لدى الشعوب، وتنشيط هذه الأفكار والطاقات، ثم فى الرقابة على أجهزة المجتمع المختلفة وهو ما يساهم فى منع الانحرافات والفساد وسوء استغلال السلطة، كما يساهم كل ذلك فى تحقيق التنمية السياسية والثقافية، وزيادة عملية المشاركة السياسية، ويؤدى كل ذلك إلى زيادة تماسك المجتمع، وتحقيق قدر من الاتفاق العام على عدد من الأهداف المجتمعية الكبرى.

من أجل كل ذلك فإن قضية حرية الصحافة تستحق الكفاح المتواصل من أجل تحقيقها، ولقد شغلت هذه القضية المسيرة العلمية للباحث، وأنفق الكثير من السنوات في دراستها، وكان هذا الكتاب جزءاً من حصيلة هذا الجهد.

وهذا الكتاب يتناول حرية الصحافة في الدول الليبرالية - الرأسمالية، ولقد كان من الضرورى دراسة أوضاع حرية الصحافة في هذه الدول حيث إنها قد أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على الصحافة في دول العالم الثالث. كيف؟

لقد خضعت معظم دول الجنوب الفقيرة للاستعمار الغربى، وصاغت دول الاستعمار القديم (بريطانيا - فرنسا) معظم أوضاع الإعلام في هذه الدول، وورثت هذه الدول بعد الاستقلال الذى تحقق لها في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن نظماً إعلامية تحكمها قوانين أسهمت الأيدى الاستعمارية بشكل مباشر أو غير مباشر في صنعها، وكانت هذه النظم تحفل بالكثير من القيود على حرية الصحافة.

وهذا يعنى أنه في الوقت الذى كانت فيه دول الاستعمار القديم تطبق النظرية الليبرالية على صحافتها، فإنها كانت تفرض الكثير من القيود على حرية الصحافة في الدول التى تستعمرها.

ولقد حافظت حكومات دول الجنوب بعد الاستقلال على معظم هذه القوانين الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وأدى ذلك إلى أن تظل النظم الإعلامية في دول الجنوب متخلفة وتابعة لدول الاستعمار.

ولقد أدى كل ذلك إلى تزايد الفجوة القائمة بين دول الشمال الرأسمالية الغنية، ودول الجنوب الفقيرة في البنى الاتصالية.. ولقد أكدت لجنة ماكبرايد ذلك حيث قالت: «إن الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب هى انعكاس للماضى الاستعمارى»

كما أن هذه الظاهرة مازالت موجودة حتى اليوم، ففى الوقت الذى تطبق فيه أمريكا وأوروبا الغربية النظرية الليبرالية، وتدعى الدفاع عن حرية الصحافة، فإنها

تساعد حتى الآن الأنظمة فى دول الجنوب على تقييد صحافتها.

وهذا يعنى أن قضية حرية الصحافة تخضع لمعايير مزدوجة فى عالم اليوم، وأن دول الشمال الرأسمالية تتعامل مع القضية بقدر كبير من النفاق.. فكيف يمكن أن نفسر هذه الظاهرة؟!

إننا يمكن أن نطرح الافتراضات النظرية التالية كمحاولة للتفسير :

١ – إن حرية الصحافة هى أداة يمكن استخدامها لتحقيق التحرر من سيطرة العالم الغربى، ودراسة تاريخ الصحافة فى مصر والجزائر وغيرها من البلدان التى خضعت للاستعمار تبين بوضوح أن الصحف كانت من أهم أدوات الكفاح التى استخدمت لتحقيق الثورة على الاستعمار، وعلى سبيل المثال فقد أدركت سلطات الاحتلال البريطانى خطورة الدور الذى قامت به صحف الحزب الوطنى (مصطفى كامل)، ومن أهمها اللواء، فى توعية الشعب المصرى، وتحفيز ذاته الحضارية على مواجهة الاستعمار البريطانى، ومن ثم فقد لجأ المندوب السامى البريطانى إلدون جورست إلى إعادة العمل بقانون المطبوعات الذى أصدرته حكومة شريف باشا عام ١٨٨١، وذلك فى عام ١٩٠٩.

وباستخدام هذا القانون استطاعت سلطات الاحتلال إغلاق صحف الحزب الوطنى.

ومن هنا يمكن القول إن إطلاق حرية الصحافة يمثل بالفعل خطراً كبيراً على الوجود الاستعمارى، كما يمثل خطراً على كل طغيان، ومن ثم فقد لجأت السلطات الاستعمارية إلى فرض تلك القوانين المتخلفة التى تشبه تلك القوانين التى كانت تطبق فى بريطانيا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر على الشعوب المستعمرة لتقييد إمكانية استخدام الصحافة كأداة للتحرر من السيطرة الاستعمارية.

٢ – فى مرحلة ما بعد الاستقلال شجعت الدول الاستعمارية (بريطانيا– فرنسا) السلطات فى كثير من دول العالم الثالث على الإبقاء على قوانين الحقبة

الاستعمارية أو تعديلها بشكل لا يخرجها عن طبيعتها السلطوية لتقييد دور الصحافة فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى والثقافى والحضارى عن دول الاستعمار، بالإضافة إلى تحقيق التقدم والتنمية.

٣- إن التعمق فى دراسة الفكر الفلسفى الغربى والصيغ الغربية لحقوق الإنسان يكشف عن نظرة استعلائية من جانب دول الغرب، وعلى ذلك فكثير ما يطرح المفكرون الغربيون المدافعون عن حقوق الإنسان مبررات لسيطرة دول الغرب على الشعوب الفقيرة، ولإعطاء الشرعية لهذه السيطرة، وقد تم تبرير استعمار بريطانيا وفرنسا لشعوب إفريقيا وآسيا خلال القرن التاسع عشر بحجة تمدين الشعوب، فى حين أن الاستعمار هو أداة تدمير وهدم إمكانية تقدم هذه الشعوب، كما يتم الآن تبرير محاولات السيطرة على الكثير من الشعوب تحت مسميات مقاومة العنف والإرهاب، ونتيجة لهذه النظرة الاستعلائية والمعايير المزدوجة المستخدمة فى الفكر الغربى خاصة فى مجال حقوق الإنسان، فإن الدول الغربية تشجع سلطات دول الجنوب الفقيرة على تقييد حرية الصحافة.

ثمة سبب آخر يجعل من الضرورى دراسة أوضاع الإعلام فى العالم الغربى، هو أن هذه الأوضاع تلقى بظلالها على كفاحنا من أجل تحقيق حرية الصحافة. فمنذ بداية ثورات الاستقلال فى دول الجنوب الفقيرة، كان المثقفون فى هذه الدول يبررون للسلطات تقييد حرية الصحافة اعتماداً على نقد أوضاع الصحافة فى دول الشمال، والتأكيد على أن الصحافة فى هذه الدول قد أصبحت تابعة لرأس المال وخادمة له ووسيلة لتكريس سيطرته على المجتمع على حساب الجماهير، وانطلاقاً من ذلك برر الكثير من المثقفين للسلطات فى دول الجنوب ما فرضته من قيود على صحافتها دون إدراك أو وعى بأنهم يستبدلون بتبعية الصحافة لرأس المال تبعيتها للسلطة، وبصيغة الاحتكار الرأسمالى صيغة احتكار السلطة لها.

من جانب آخر كان المثقفون المؤمنون بحرية الصحافة، والذين يناضلون من أجل إزالة القيود التى فرضتها السلطات على الصحافة فى دول الجنوب ينطلقون فى نضالهم من النظرية الليبرالية لحرية الصحافة، وهى نظرية تم بناء أسسها خلال

القرن التاسع عشر، وكانت تستهدف حماية الصحافة من السلطة باعتبارها تمثل الخطر الوحيد على هذه الحرية، لكن هذه النظرية، وأطروحات الفكر السياسى للقرن التاسع عشر لم تعد قادرة على مواجهة مشكلات الصحافة فى العالم المعاصر، أو تقديم حلول لها.

ونتيجة لذلك فلم يستطع هؤلاء المثقفون أن يحققوا نجاحاً يذكر فى نضالهم من أجل تحرير الصحافة من القيود التى فرضتها السلطة فى دول الجنوب، ذلك أنهم غالباً مايتجاهلون فى أطروحاتهم ما ظهر من مشكلات فى الدول التى طبقت النظرية الليبرالية خاصة أمريكا والمملكة المتحدة، وأدت فى النهاية إلى تفريغ هذه النظرية من مضمونها الحقيقى، بل واستغلال هذه النظرية لتحقيق سيطرة القوى الرأسمالية على الصحافة، واستخدامها فى السيطرة على المجتمع، وتقليل التعددية والتنوع فى مجال الصحافة.

وغالباً ما يشكك هؤلاء المثقفون الليبراليون فى صحة هذه المشكلات بالرغم من وضوحها، وإمكانية البرهنة العلمية على وجودها، ولاشك أن ذلك كان نهجاً خاطئاً من جانبهم أدى إلى فشل جهودهم فى النضال لتحقيق حرية الصحافة.

وعلى ذلك فإنه لكى ننجح فى نضالنا لتحقيق حرية الصحافة، فإنه من الضرورى دراسة الواقع بكل مشكلاته دراسة نقدية تستهدف الكشف عن جذور هذه المشكلات وتطورها مع دراسة النظرية الليبرالية وتطبيقاتها فى دول الشمال الغنية، ثم البحث عن حلول أكثر تحرراً واستقلالية لهذه المشكلات من خلال نظرية جديدة يتحقق فى ظلها كسر احتكار الإعلام بكل صوره على المستوى الدولى ومستوى المجتمعات، وفى إطار ذلك يتم البحث عن صيغ جديدة تتحقق فيها حرية صحافة حقيقية تستطيع بكفاءة إدارة المناقشة الحرة فى المجتمع ونقلها إلى الجماهير، وتحقيق حق الجماهير فى المعرفة، وديمقراطية الاتصال، والديمقراطية الداخلية فى المؤسسات الصحفية من خلال ضمان استقلالها التحريرى، وقدرة هيئات تحريرها على تحديد سياستها التحريرية وتشكيل مضمونها، وفي الوقت نفسه لابد أن يتم التزام الصحف اختيارياً بأخلاقيات مهنة الصحافة، وبالكفاح لتحقيق